مجلـــة كليـــة التربيـــة طرابلـــس

Journal of the Faculty of Education Tripoli

أثر علم الحديث النبوي في ضبط الخطاب الإعلامي

عبدالسلام الهادي الأزهري

قسم الدراسات الإسلامية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

البريد الإلكتروني: hesnawi41@gmail.com

Article history

Received: May 8, 2024 Accepted: Jun 2, 2024

الملخص:

تُعدُّ هذه الدراسة من الدراسات البينية بين علوم الحديث وعلم الإعلام، لما لها من ارتباط وتقاطع في بعض المسائل، فعلم الحديث من العلوم التي تحوي قوانين يُضبط بها نقل الأخبار، والكشف عن الإسناد وأنه من الدين، فيشمل ذلك التفتيش عن الناقين ومعرفة أحوالهم جرحا وتعديلا، ومعرفة صيغ التحمُّل والأداء التي استعملوها في نقلهم للأخبار، كما تبين جهود علماء الحديث في وضع القواعد التي تميز الصحيح من السقيم من الأخبار، بدءاً من معرفة الراوي اسماً ونسباً وبلداً وشيوخاً وتلاميذاً وكتباً، وكيف سمع، وكيف روى، كل ذلك وفق منهج علمي رصينٍ، فكُشفت من خلال هذا المنهج الأحاديث الموضوعة الباطلة التي روَّجها الوضَّاعون والقُصاص على مختلف مشاربهم وتعدد أغراضهم. وعملِت الدراسة على توظيف هذا المنهج في ضبط الأخبار الإعلامية، والتحقق منها، ومعرفة مصادرها وبيان محتواها. وقبول الصحيح منها ودفع الشائعات عنها. وأظهرت الدراسة أهمية معرفة وسائل التواصل الحديثية، وكيفية نقلها للأخبار، ومدى موضوعيتها في ذلك، وأن ضبط الحركة الإخبارية في وسائل التواصل المختلفة وفق منهج نقاد الحديث من شأنه أن يقلل من الفوضى في التعامل مع الكم الهائل من المعلومات. وأنه لا بد من مراعاة المعايير الأخلاقية في الجانب الإعلامي، وتفعيل المواثيق الأخلاقية المهنية، من خلال التحلي بالصدق والشفافية وعدم ترويج الشائعات، والتوعية الشاملة حولها، وعدم الاستعجال في نشر الأخبار دون تمحيص وتثبُّت، حتى لا ينتج عن ذلك بلبلة وتشويش للرأي العام.

الكلمات المفتاحية: الحديث، النبوي، الخبر، الإسناد، الإعلام.

The Impact of the Science of the Prophet's Hadith on Controlling Media Discourse

A B S T R A C T:

This study is one of the interface studies between the sciences of hadith and the science of information, because of its connection and intersection in some issues. Knowing the formulas of tolerance and performance that they used in their transmission of the news, as shown by the efforts of the hadith scholars in setting the rules that distinguish the correct from the sick from the news, starting with knowing the narrator by name, lineage, country, sheikhs students and books, and how he heard, and how he narrated, all according to a sober scientific method, through this approach, the fales fabricated hadiths that the fabricators and retribution propagated to their various walks and multiple purposes were revealed. The study worked on employing this approach in controlling media news, verifying it, knowing its sources, and clarifying its content. And accept the correct ones and push the rumors about them.

The study showed the importance of knowing the modern means of communication, how they transmit news, and the extent of their objectivity in that, and that controlling the news movement in the various means of communication according to the approach of the hadith critics would reduce the chaos in dealing with the huge amount of information.

And that it is necessary to observe ethical standards on the media side, and to activate professional ethical charters, by being honest and transparent and not spreading rumors, and comprehensive awareness about it, and not rushing to publish news without scrutiny and verification, so as not to result in confusion and confusion of public opinion.

Keywords: Hadith, Prophetic, News, Chain of transmission, Media.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ولي المتقين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

أما بعد.. فقد أرسل الله تعالى رسله لهداية الناس وإرشادهم الطريق المستقيم، وجعل من أقوالهم وأفعالهم قدوة يستنير بها رعاياهم، للمحافظة على وحدة الناس والبُعد عن تفرُّقهم.

وقد برز من هؤلاء العلماء: نُقَّاد الحديث، الذي قعَّدوا علومه، وضبطوا حدوده، حتى بدا منهجهم قبلة يسترشد به أفذاذ العلوم الأخرى، والتي منها: علم الإعلام، حيث يلعب هذا العلم دوراً بارزاً في تكوين الوعي بمختلف قضايا المجتمع: السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهذا الإعلام يحتاج إلى رافد من روافد علوم الشريعة لكي يستقيم ما به من اعوجاج، وهذا العلم هو علم الحديث النبوي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- بيان العلاقة بين علوم الحديث والإعلام من حيث الاشتراك في نقل الحقائق والأخبار.
- معرفة الوسائل المعينة على ضبط الأخبار، سواء كانت مسموعة أو مقروءة ومعرفة مصادرها وناقليها ودور الإسناد في ذلك.
- بيان الأثر الذي يلعبه علم الحديث في رد الشائعات.
- الوقوف على قواعد ضبط المحتوى الإعلامي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما الوسائل التي انتهجها علم الحديث في ضبط الأخبار؟
- ما طرق مكافحة ترويج الشائعات الإعلامية وفق منهج نقاد الحديث؟
- ما القواعد التي يُضبط بها المحتوى الإعلامي؟

منهج الدراسة:

استخدمتُ المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي: حيث قمت باستقراء الأحاديث النبوية، واستنباط القواعد الضابطة لعملية نقل الأخبار، وتحليلها، وبيان أثرها في ضبط الأخبار الإعلامية المختلفة، ونقد ما يحتاج منها إلى النقد.

الدراسات السابقة:

لا شك أن الدراسات الفردية في كلا العِلميْن – الحديث والإعلام – مبسوطة من نواحٍ عدة، إلا أن المقارنة والجمع بينهما لا يزال – في حدود اطلاعي – غير مستوف للدراسة.

خطة الدراسة:

قسَّمتُ الدراسة إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

أما التمهيد:

فذكرتُ فيه تعريفاً لمفردات عنوان الدراسة وتوطئة لها.

المبحث الأول/ ضوابط نقل الأخبار عند المحدثين.

المطلب الأول/ أهمية الإسناد في معرفة الخبر.

المطلب الثاني/ عدم نقل الأخبار دون تمحيص.

المطلب الثالث/ الاحتياط من مصادر الخبر.

المبحث الثاني/ قواعد ضبط المحتوى الإعلامي.

المطلب الأول/ سن التشريعات الزاجرة عن نشر الأخبار الزائفة.

المطلب الثاني/ عدم العجلة في إثارة الأخبار الغريبة وترويجها.

المطلب الثالث/ مراعاة المعايير الأخلاقية في العملية الإعلامية.

ثم **الخاتمة** وضمنتها أهم النتائج والتوصيات، ثم **قائمة المصادر والمراجع**.

تمهيد:

إن العلاقة بين الإعلام وعلوم الشريعة هي علاقة تكاملية، ففي عصرنا هذا نجد أن دور الإعلام أكبر من دور المدرسة والأسرة في القيام بمهام التثقيف والتعليم، والثقافة الدينية هي جزء من مهام الإعلام اليوم، فالإعلام أداة فعالة للثقافة الإسلامية، فالعلوم كلها متعلق بعضها ببعض، محتاج بعضها إلى بعض، ومن هذه العلوم: علم الحديث النبوي، الذي هو من العلوم التي يحتاجها[1].

إن منهج المحدثين في نقد رجال الحديث كان له أثر كبير في تطور نقد المصادر والتحري عن الحقيقة، وذلك ببيان مكانة ناقليها من الصدق والإتقان، وقد اشترط المحدثون في الراوي أن يكون متَّصفاً بالعدالة والضبط، لقبول الأحاديث التي يرويها، وفي وجود العدد الهائل من الرواة صنَّف علماء الحديث كتباً تُبيِّن أحوال هؤلاء الرواة[2].

ويعمل الاتصال في تبادل الأفكار والمعاني بين الأفراد، وهو ما يدل على الاشتراك في تناقل الأخبار، كذلك ما تُنتجه هذه الأخبار من تأثيرات، بحيث يتم التفاعل معها واتخاذ القرارات حولها.

وأيضاً ما تمثِّله المهنية في نقل الخبر والنظر في فحواه، ومن ثم نشره، أمرا يتقاطع مع موضوع علم الحديث في باب الرواية والدراية، فما أحوجنا اليوم لتوظيف قواعد علم الحديث مع معرفة متكاملة معاصرة في نقل الخبر.

مفهوم علم الحديث:

علم الحديث الخاص بالرواية: علم يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

وعلم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها، ويندرج تحته: تمييز المقبول من المردود، وعلم الجرح والتَّعديل وتواريخ الرواة، وعلل الحديث، وغيرها ويمكن التعبير عنه: بـ"علم بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن"[3].

وقلَّدهم فيها العلماء في أكثر الفنون النقلية، فقلَّدهم علماء اللغة، وعلماء الأدب، وعلماء التاريخ وغيرهم، فاجتهدوا في رواية كل نقل في علومهم بإسناده كما تراه في كتب المتقدمين، وطبَّقوا قواعد هذا العلم عند إرادة التوثُّق من صحة النقد في أي شيء يرجع فيه إلى النقل، فهذا العلم في الحقيقة أساس لكل العلوم النقلية[4].

---

(1). ينظر دراسات في تأثير القنوات الفضائية على المجتمع وفئاته، لطه الزيدي وآخرون، ص183. رسائل ابن حزم، 90/4.

(2). بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للعمري، ص210.

(3). ينظر إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لابن الأكفاني، ص160. تدريب الراوي، للسيوطي، 26/1.

(4). ينظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد شاكر، ص49.

مدخل إلى علم الإعلام:

أولاً/ مفهوم الإعلام:

لا بد من التعريج على مفهوم الإعلام وبيان وسائله؛ حتى يستطيع القارئ الربط بين قضاياه وقضايا علوم الحديث.

يقول الراغب الأصفهاني: "أَعْلَمْتُهُ وعَلَّمْتُهُ في الأصل واحد، إلّا أنّ الإعلام اختصّ بما كان بإخبار سريع"(5). ويدل المعنى اللغوي أن الإعلام دائر حول الإخبار والتعريف ونقل المعلومات إلى الآخرين عن طريق الكلمة أو غيرها.

ويُعرَّف أيضاً بأنه: تزويد الناس بالأخبار الصحيحة، والمعلومات السليمة، والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعيّاً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم(6).

أي أن الإعلام لا بد أن يكون صادقاً مجرَّداً عن الميول والأهواء غير متحيِّز، قائماً على أساس من التجربة الصادقة متمشِّاً مع الجمهور الذي يوجه إليه(7).

وهو أداة تفاهم تقوم على تنظيم التفاعل بين الناس، والإعلام يُكوّن في المجتمع المواقف والاتجاهات ويُغيّر القناعات والسلوك كما يفعل التعليم بالضبط.

ووسائله: القنوات الفضائية، المحطات التلفزيونية الأرضية، الإذاعات، المجلات والصحف، مواقع الإنترنت الإعلامية.

ثانياً/ الأسس التي يقوم عليها الإعلام:

يقوم الإعلام على أربعة أسس مرتبطة بعضها بعضا، وهي:

1 – المُرسِل للرسالة الإعلامية.

2 – الرسالة الإعلامية.

3 – الوسيلة التي تقوم بنقل هذه الرسالة.

4 – المُستقبِل للرسالة الإعلامية(8).

ثالثاً/ المبادئ الإعلامية:

إن الإعلام ينطلق من مبادئ أربعة تتعاضد كل أجهزته وتقنياته ووسائله وأساليبه على المحافظة عليها بعينها، وهي ملخصة في الآتي:

1 – الحقائق المدعمة بالأرقام والإحصاءات.

2 – التجرد من الذاتية والتحلي بالموضوعية في عرض الحقائق.

3 – الصدق والأمانة في جمع البيانات من مصادرها الأصلية.

---

(5). المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ، ص580.

(6). الإعلام والدعاية، لعبد اللطيف حمزة، ص75.

(7). الإعلام تاريخه ومذاهبه، لعبد اللطيف حمزة، ص27.

(8). ينظر الإعلام الإسلامي في مواجهة الإعلام المعاصر، لعبد الله قاسم، ص27.

4 – التعبير الصادق عن الجمهور الذي يوجَّه إليه الإعلام.

فأي إعلام لا ينطلق من هذه المبادئ، فإنه يفقد مسمَّاه كإعلام يخدم الحق، وينشد الحقيقة[9].

رابعاً/ أنماط الاتصال الإعلامي:

1 – الاتصال الشفهي: عن طريق الأسئلة والأجوبة، وهذا مستعمل عند المحدثين من خلال مجالسهم وأسئلتهم الحديثية، فقد كثر استعمال هذا الأسلوب في نقل الأخبار والمعلومات والتأكد منها[10].

وقد أصَّل النبي صلى الله عليه وسلم هذا المنهج مع حاطب بن أبي بلتعة، وهو موقف يقتضي التثبت والسؤال بنفسه، «يَا حَاطِبُ، إِنَّكَ كَتَبْتَ هَذَا الْكِتَابَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟[11].

2 – الاتصال الكتابي: وهو ما يصطلح عليه علماء الحديث بـ(المكاتبة)، وهي إحدى طرق التحمل، فقد ينقل الخبر مكتوبا كما في الصحف، فلا بد من تطبيق المعايير المهنية التي تضبط صدق الخبر، فهناك مصادر ومواقع الكترونية غير موثوقة.

وهنا لا بد من معرفة مصدرية هذه المواقع، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية، والتحقق منها، فلا يتلقى الخبر دون تأكد، وخاصة تلك المعلومات التي يترتب عليها آثارا عملية.

3 – الاتصال السمعي: وهو يعتمد على حاسة السمع، ومدى دقة فهم ما يُسمع من أخبار.

وقد أطلق المحدِّثون على هذه الوسيلة بـ(التحمُّل)، واشترطوا لذلك التيقظ دقة الضبط، وعدم الغفلة، نظراً لما يُسبِّبه من خلل في الأداء، يقول الطيبي: "نعني بالضابط، من يكون حافظًا متيقظًا، غير مُغفَّلٍ ولا ساهٍ ولا شاك في حالتي التَّحمُل والأداء، فإنَّ النَّاقل إذا كان فيه نَوْعُ قُصُورٍ عن درجة الإتقان، دخل حديثه في حدِّ الحسن، وإذا نزلت درجته عن ذلك ضَعُفَ حَدِيثُهُ"[12].

المبحث الأول/ ضوابط نقل الأخبار عند المحدِّثين.

المطلب الأول/ أهمية الإسناد في معرفة الخبر.

يُعدُّ الإسناد من خصائص الأمة الإسلامية، لما له من أهمية في تبليغ الشريعة وعلومها، حيث يُعد الإسناد شرطاً أساسيّاً في كل علم منقول، ولا تقتصر معرفة الحديث بتسمية رجال الإسناد فيه، بل لابد من معرفة حالهم من العدالة والضبط، وقد بذل علماء الحديث جهوداً كبيرة في ذلك، حتى برز (علم رجال الحديث).

ولا بد من الوقوف على أهمية الإسناد والدور الذي يلعبه في عملية نقل الأخبار، وذلك مخافة ألا يشوب الأخبار تغيير أو لبس أو كذب[13]. وفيما يلي أورد أقوالاً لنقاد الحديث حول أهمية الإسناد:

– يقول عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[14].

(9). المصدر نفسه، ص29.

(10). ينظر على سبيل المثال: سؤالات الترمذي للبخاري، سؤالات أبي داود لأحمد.

(11). أخرجه أحمد في المسند، ح5878، 117/10، وأبي يعلى في المسند،ح5522، 392/9. وصححه الحاكم في المستدرك، ح6966، 87/4.

(12). ينظر الخلاصة في معرفة الحديث، للطيبي، ص35.

(13). ينظر عمر فلاته، الوضع في الحديث، 16/2.

(14). أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، 15/1.

– وقال أبو عبد الله الحاكم: "فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكَّن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتراً"(15).

وكان العلماء يسوقون سنداً طوله سطرين أو أكثر، من أجل نقل جملة صغيرة أو كلمة واحدة عن قائلها، وعلم الإسناد له أهمية حتى في العلوم الأخرى، كالتفسير والفقه واللغة والطب، فهو يُبيّن المصدر وصحة النقل، ويُعرف بالناقلين للأخبار، فما مِن راو في كتب الحديث – على اختلاف مراتبهم – إلا وله ترجمة وافية بأخباره؛ مما يعزز الشفافية في نقل أخباره(16).

وتتنوع أسانيد الأخبار: فخبر يتعلق بإثبات الأحكام، والسنن، والحلال والحرام، وذلك عند توفر تلك الصفات التي أثبتها رجال الحديث من غير اشتراط لعدد، وعدم التمييز بين الرجال والنساء، والأحرار والعبيد، وإن كان لكثرة العدد فيه زيادة في قيمة الخبر، وصفته، حيث يوصف بالعزيز، أو المشهور، أو المتواتر بحسب توفر كثرة الأعداد في جميع سلسلة السند.

وخبر يتعلق بإثبات زمن بعض الفرائض، والواجبات، كإثبات رؤية الهلال لشهر رمضان، وهو ما اكتفى فيه بمستور الحال في ظل دائرة الإسلام.

وخبر تثبت به حقائق العلوم الدنيوية ونظرياته، والطريق الموصل إليه العلم القائم على الدليل والبرهان، والتجربة، والمشاهدات، وغير ذلك من وسائل العلم الصحيحة الموصلة إليه، من غير نظر في الناقل للخبر، والمأخوذ منه في شرط العدالة، والإسلام(17) .

واشتُرط لثقة الراوي أن يسلم من الجرح الذي هو وصف متى التحق بالراوي سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به، وأن يتصف بالعدالة التي هي وصف متى التحق به اعتُبِرَ قوله وأُخِذَ به(18).

إذن، فمنهج الحديث منهج مُنصف يُلزم الرواة بذكر الإسناد حتى يقبل منهم ما يروون.

وإذا ما انتقلنا إلى المنهج الإعلامي فلا بد من التركيز على التحري من ناقل الخبر الإعلامي الذي هو في مقابل الإسناد الذي يرتكز عليه علم الحديث.

المطلب الثاني/ عدم نقل الأخبار دون تمحيص.

الأخبار مع كثرتها وتنوعها يشغف الإنسان بتناقلها والتفاعل معها، خاصة مع تطور وسائل الإعلام الحديثة، فيقع مع كل ذلك في الشتات والتيه، فما السبيل إلى ضبط هذا الأمر؟

(15). معرفة علوم الحديث، ص6.

(16). ينظر الإسناد من الدين، عبد الفتاح أبو غدة، ص 34، 35.

(17). ينظر البيان في مذهب الإمام الشافعي، للعمراني، 307/13. الضوابط الشرعية في تلقي الأخبار وتقويم مصادرها، لعبد الله قاسم الوشلي، ص36.

(18). جامع الأصول، ابن الأثير، 126/1.

برجوعنا إلى الهدي النبوي نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[19]. قال السخاوي: "فيه الزجر عن التحديث بكل ما سمع الإنسان، فإنه يسمع في العادة الصدق والكذب، فإذا حدَّث بكل ما سمع، فقد كذب؛ لإخباره بما لم يكن"[20].

وفي الحديث أيضا: «وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ»[21] معناه: التحديث بكل ما يسمعه فيقول: قيل كذا، وقال فلان كذا، مما لا يعتقد صحته ولا يظنها، «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[22].

وفيه الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام؛ لأنها تؤول إلى الخطأ، وإنما كرَّره للمبالغة في الزجر عنه، وأنه أراد حكاية أقاويل الناس والبحث عنها؛ ليخبر عنها فيقول: قال فلان كذا، وقال فلان كذا، ومحل كراهة ذلك أن يُكثر من ذلك، بحيث لا يؤمن مع الإكثار من الزلل، إذ هو مخصوص بمن يفعل ذلك من غير تثبُّت، ولكن يقلد من سمعه ولا يحتاط له.

فلا بد من التفتيش عن الخبر الصادق، وهذا منهج يكاد يكون مطلوباً في جوانب العلوم الأخرى، فعلم التاريخ مثلا يقوم أساساً على البحث والتفتيش عن الأحداث الماضية[23].

ومعنى ذلك أن الغاية الوحيدة من الإعلام هي الإقناع بنشر الأخبار، وذلك عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات ونحو ذلك، أجل يقوم الإعلام على الأرقام والإحصاءات ولكن بشرط أن تقدم هذه الأرقام والإحصاءات كاملة غير منقوصة.

وهنا ينبغي تجنب التحريف أو التزييف أو العبث الذي يقع في هذه الأرقام لغاية في النفس[24].

ولتلقي الأخبار لا بد من توافر ضوابط تنظم عملية نقل الأخبار، ويمكن التعرَّف عليها فيما يلي:

أولا/ عدالة الناقلين:

فلا يقبل خبر ناقله مجهول، والمجهول عند أصحاب الحديث هو: كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد عنه.

ويطلق على هذا النوع من الرواة وصف: (مجهول)، و: (لا يعرف)، و: (لا يُدرى من هو)، و: (نكرة).

والجهالة سبب لرد حديث الراوي، ما لم تثبت عدالة راويه وضبطه، قال عبد الله بن عون: " لا نكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفاً بالطلب ". وقال الشافعي: " لا نقبل خبر من جهلناه، وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير "[25].

فمثل هذه الأوصاف إذا وجدنا في وسائل الإعلام غير معين ناقلها لا يعتد به، ولا بأخباره.

(19). أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، 10/1.
(20). ينظر فتح الباري، ابن حجر، 407/10، الأجوبة المرضية، السخاوي، 540/2.
(21). أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر، ح5975، 4/8.
(22). أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، 10/1.
(23). مصطلح التاريخ، لأسد رستم، ص14.
(24). الإعلام والدعاية، لعبد اللطيف حمزة، ص75.
(25). الأم، للشافعي، 591/8. المحدث الفاصل، للرامهرمزي، ص405. تحرير علوم الحديث، للجديع، 485/1.

وفي تسمية بعض تصانيف المحدَّثين إشارة إلى صحة مروياتهم، فالبخاري سمَّى كتابه: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه" ومسلم سمَّى كتابه: "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم".

ثانياً/ ضبط الناقلين:

الضبط هو إتقان الراوي لما يرويه بأن يكون متيقظاً غير مغفَّل، حافظاً إن حدَّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدَّث منه، عارفاً بما يختل به المعنى إن روى به[26].

وهو أيضاً سماع الخبر كما يحق سماعه، ثم حفظه، وأن يُتقن الراوي روايته بحيث يسمع الخبر كما هو لا لَبْس فيه، غير غافل ولا ساه ولا شاك، ثم يحفظه في صدره أو في كتابه حفظاً لا يكون فيه تغيير أو تردد حين تحديثه به[27].

وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»[28].

بل شدَّد بعضهم على ناقل الخبر عند التحديث بأن يكون من كتاب، مُتيقظاً حافظاً إن حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث منه، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به.

فعن إسماعيل بن محمد الجبريني قال: سمعت يحيى بن معين قال: "هما ثبْتان: ثبت حفظ، وثبت كتاب، قال: فقلت له يا أبا زكريا أيهما أحب إليك ثبت حفظ أو ثبت كتاب؟ قال: ثبت كتاب"[29].

فالضبط إذن: أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمعه فيه وصححه إلى أن يؤدي منه[30].

كما بلغ الاحتياط ببعضهم بأن ينقل الخبر كما هو دون تغيير حتى وإن كان فيه نقص أو طمس[31].

فالأخبار الإعلامية لا بد من تيقظ ناقليها، ومتداوليها في مختلف وسائل التواصل، وذلك لتجنُّب الآثار السيئة التي تنتجها مثل هذه الأخبار.

ثالثاً/ ضبط صيغ التحمل والأداء:

بمعنى أن يبيّن الناقل الصيغة التي نقل بها الخبر، فهي إما سماعاً أو مشاهدةً، وكان أبو بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغي من دقَّته يقول في مجلس الحديث – إذا لم يكن متيقِّظاً –: "حضرتُ"، ولا يقول "حدثنا" ولا "أخبرنا"[32].

(26). الخلاصة في معرفة الحديث، للطيبي، ص100.

(27). ينظر تدريب الراوي، للسيوطي، 352/1. اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب وأثره في الراوي والمروي في الكتب الستة، لسليمان بن عبد الله، ص26.

(28). أخرجه الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ح2658، 34/5. وصححه عبد الغني الأزدي والدارقطني وأبي نعيم وابن حجر، ينظر حلية الأولياء، 331/7. موافقة الخبر الخبر، 365/1.

(29). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، 38/2.

(30). ينظر نزهة النظر، لابن حجر، ص59، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، 87/2.

(31). ينظر الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي، 496/1،515.

(32). ينظر اختصار علوم الحديث، لابن كثير، ص251.

وإذا ما أتينا إلى مجال الإعلام نجد أن وسائل الاتصال تطوَّرت مع تطور البشرية، وكان محور المعرفة هو الخبر، وظل الصراع من أجل وصول الخبر إلى أعلى قاعد جماهيرية هو الذي يعني الباحثين والعاملين في مجال الاتصال، ثم أصبح همهم بعد ذلك الوصول إلى موقع الحدث أينما كان(33).

وقد ذكر علماء هذا الفن المهتمون به، علامات ومميزات يظهر من خلالها كذب الخبر، وعدم صلاحيته للنشر، أو الاعتماد عليه في المواقف، والأحكام، وسياسة الأمور، لما يتوقف على ذلك من فساد، ويعود على الأفراد، والجماعات، بل وعلى الشعوب من أضرار، وهو المعنى الذي أشار إليه القرآن بقوله: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)(34). وهذا الأمر ينسحب على وكالات الأنباء، إذ هي المؤسسة التي تمتلك إمكانيات واسعة تمكنها من استقبال الأخبار ونقلها، وتستخدم شبكة من المراسلين لجمع الأخبار في عدد كبير من دول العالم، كما تستخدم العديد من المحررين في مركزها الرئيسي يتولون تحرير المواد الإخبارية عالمية كانت أم محلية، وإرسالها بأسرع وقت إلى مكاتب الوكالة في الخارج للتوزيع المحلى على الصحف ومحطات الإذاعة، وإلى وكالات الأنباء المتعاقد معها، والصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون خارج المناطق المشتركة فيها مباشرة(35).

فتحرير الأخبار من قبل المحررين في وكالات الأنباء التي تُعد المصدر الأساسي لكل الوسائل الإعلامية إذ تغطي حوالي 75% من المادة الإعلامية المنشورة في الصحف، لقد دعت سرعة الأخبار وكثرتها وحب الإنسان لمعرفة ما يجري في العالم إلى ضرورة الاعتماد على الأخبار التي ترسلها الوكالات العالمية التي تشتغل ليل نهار دون توقف من الصحفيين والمراسلين المنتشرين في العالم(36).

كل هذه الضوابط إذا ما طبقناها في الجانب الإعلامي يكون لزاماً علينا التثبُّت من أسماء المصادر الإعلامية حتى يُدفع اللَّبْس عن غيرها وتحفظ الحقوق، كما أن نقل الأخبار كما هي دون تحريف أو زيادة أو نقصان مما يجنب الآثار السلبية.

المطلب الثالث/ الاحتياط من مصدر الخبر.

بلغ الاحتياط ببعض الصحابة أن يُقلِّل من الحديث، فهذا عبد الله بن الزبير يقول لأبيه الزبير: إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(37).

وهذا أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(38).

(33). ينظر الإعلام التقليدي والإعلام البديل، لغادة عبد التواب، ص80.

(34). سورة الحجرات: الآية 6، وينظر الضوابط الشرعية في تلقي الأخبار وتقويم مصادرها، لعبد الله الوشلي، ص19.

(35). ينظر الإعلام التقليدي والإعلام البديل، لغادة عبد التواب، ص80، 81.

(36). المصدر السابق، ص81.

(37). أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ح107، 33/1.

(38). أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ح108، 33/1.

لقد بلغ بالمحدثين في التحوط منهجاً دقيقاً يتمثَّل في معرفة حركة نقل الخبر تحمُّلاً وأداءً، واتخذوا لذلك وسائل للتحري من صحة مصدر الحديث ابتداءً، انطلاقاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»[39].

وتعدُّ هذه المعرفة من الأمور الرئيسة التي يتسلَّح بها النقاد في اكتشاف وهَم الرواة، وفضح كذبهم، ولهذه الأهمية عُني النقاد بتواريخ هؤلاء الرواة للوقوف في وجه تلبيسات بعضهم، وتسويق أنفسهم علمياً، وخصوصاً إذا كانوا في غير بلدهم، حيث يدّعون اللُّقيَّ والسماع ممَّن يروهم.

ومن هذه الوسائل:

أولا/ الرحلة للتأكد من الخبر:

قد يَعرِض لسامع الخبر ما يجعله يرحل من أجل التثبت منه، وإذا ما رجع بنا الزمن إلى عصر مَن سلف نجد العجب العجاب فيما أثر عنهم في هذا الشأن[40]:

– فرحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر، إلى عبد الله بن أنيس، في حديث واحد[41].

– وعن كثير بن قيس، قال: كنت جالساً عند أبي الدرداء في مسجد دمشق، فأتاه رجل، فقال: يا أبا الدرداء، أتيتك من المدينة، مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لحديث بلغني أنك تحدِّث به عن النبي صلى الله عليه وسلم: قال: فما جاء بك تجارة؟ قال: لا، قال: ولا جاء بك غيره؟ قال: لا[42].

ثانياً/ التأكد من حال الرواة:

ذكر علماء الحديث بابا خاصة في صفة من تقبل روايته ومن ترد، وفصَّلوا القول في أحوالهم:

1 – الرواة الثقات: ككتاب "الثقات" لأبي حاتم بن حبان. ومنها ما جُمِع فيه بين الثقات والضعفاء: ككتاب "التاريخ" للبخاري، و"تاريخ ابن أبي خيثمة" وما أغزر فوائده، وكتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي[43].

2 – الرواة الضعفاء: حيث بيَّنوا الرواة الضعفاء، وسبب ضعف كل راو وما به من خلل، وصنَّفوا في ذلك كتباً خاصَّة، ككتاب "الضعفاء" للبخاري، و"الضعفاء" للنسائي، و"الضعفاء" للعقيلي والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي.

3 – ضبط أسماء الرواة: فقد قعدوا لضبط أسماء الرواة من أن تلتبس بغيرهم، فقد يشترك اثنان في الاسم واللقب ويفترقان في الضبط والإتقان.

وميزوا المهمل من الأسماء، ومن الكتب في هذا الشأن: المشتبه للإمام الذهبي، صنَّفه في معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأنساب والأسماء والكنى والألقاب، مما اتفق شكلا واختلف نطقا.

(39). صحيح مسلم، 8/1.

(40). ينظر الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، ص149. وفيه رحلة طويلة لشعبة بن الحجاج.

(41). صحيح البخاري، 26/1.

(42). سنن ابن ماجه، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ح223، 81/1.

(43). ينظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للعمري، ، ص91.

ولكثرة عدد رواة الحديث واحتمال حدوث التباس بسب تشابه الأسماء أو الكنى أو النسبة، ظهرت كتب لضبط الأسماء وتمييز المؤتلف والمتفق والمتشابه(44).

4 – معرفة تواريخ الرواة: وهو علم مهم استعمله النقاد في كشف كذب بعض الرواة، ومما يدل على ذلك: سفيان الثوري، الذي يحكي عن نفسه في استعمال التاريخ فيقول: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"(45).

ومنهم أيضا حفص بن غِياث الذي يقول: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين" يعني حسبوا سنّه وسنّ من كتب عنه(46).

وبمعرفة وفيات الرواة يتبين ما في السند من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي للوقوف به على أن الراوي مثلا لم يعاصر من روى عنه أو عاصره، ولكن لم يلقه ; لكونه في غير بلده وهو لم يرحل إليها، مع كونه ليست له منه إجازة أو نحوها، وكون الراوي عن بعض المختلطين سمع منه قبل اختلاطه، ونحو ذلك، وربما يتبين به التصحيف في الأنساب، وهو أيضا أحد الطرق التي يتميز بها الناسخ من المنسوخ(47) .

ثالثاً/ العلنية في النقد، وعدم الكتمان.

عملية نقد الأخبار لا بد فيها من الوضوح وعدم الغموض، وخاصة من ينقل الأخبار وهو ليس أهلا للنقل، وهذا ما قعَّده المحدثون في جرح الرواة الضعفاء وإن كانوا ذوي قربى، فلا محاباة ولا مجاملة.

ومن الصور التي تُبرز هذا المبدأ: نقد علماء الحديث لبعض الرواة الذين تربطهم بهم علاقة، كالأبوة والأخوة والبنوة، مع هذا لم يتحرجوا في كتمان نقدهم(48).

إن إساءة استخدام وسائل التواصل يسيء إلى الجمهور، وذلك بالتدليس عليهم من الناقلين، في الوقت الذي ينبغي أن يكونوا فيه أهلا لهذه المهنة، كما أن إساءة استخدام الرواة المجروحين للأخبار الكاذبة وتوظيفها في غير مكانها يزيد من تحريف مضامينها.

وقد عاب الأئمة على من نقل دون تمحيص وإن كان ما نقله حسنا، قال ابن المديني في أحمد بن عطاء الهجيمي: أتيته يوماً فجلست إليه، فرأيت معه درجا يحدث به، فلما تفرقوا عنه قلت له: هذا سمعته؟ قال: لا، ولكن اشتريته، وفيه أحاديث حسان أُحدِّث بها هؤلاء ليعملوا بها، أُرغّبهم وأُقربهم إلى الله، ليس فيه حكم، وَلا تبديل سنة، قلت له: أما تخاف من الله؟ تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!(49).

رابعا/ ضبط النسخ: ومعناه أن تكون الأخبار المقروءة صحيحة الكتابة، سليمة الخط، وأن يُحتاط في النسْخ من الأصل، وأن يُقابل بين النسخ.

(44). المصدر نفسه، ص62.
(45). الكفاية في معرفة أصول الرواية، للخطيب البغدادي، ص119.
(46). المصدر نفسه، ص119
(47). ينظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، 309/4
(48). ينظر السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، 356/4. ميزان الاعتدال، للذهبي، 478.309/3
(49). لسان الميزان، لابن حجر، 537/1.

يقول القاضي عياض: "وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لا بد منها، ولا يحل للمسلم التقي الروايةُ ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك"(50).

وما قاله القاضي عياض ينبئ عن المنهج الرصين الذي سلكه المحدثون في نقل الأخبار، فقد يكون هناك اختلاف بين النسخ والأصل، مما يحدث شكّاً في النص.

والجدير بالذكر أن مراحل نشأة وكالات الأنباء كانت في سابق الأمر رسائل تنسخ، وكانت الجهات الحكومية تفرض رقابة عليها، وهذا ما ينبغي التمسك به في الوسائل الإعلامية التي يتوجَّب عليها مطابقة الأخبار من مصدرها، وعدم الاكتفاء بمصادر مجهولة، فلا بد من الوثوق من مصدر المعلومات المثارة بين أبناء المجتمع قبل الحكم بها(51).

المبحث الثالث: قواعد ضبط المحتوى الإعلامي.

المطلب الأول: سن التشريعات الزاجرة عن نشر الأخبار الزائفة.

تُعد ساحة الإعلام ساحة كبيرة وشاسعة، ولا يمكن ضبطها إلا بسَنِّ القوانين التي من شأن أن تردع من يتناول المحتوى الإعلامي الزائف، الذي ما يفتأ أن يحدث الاضطراب والشقاق في المجتمعات، وعلى مختلف المستويات.

وكما هو معلوم أن من أسباب وضع الحديث: القصاص، وهذا ما دفع ابن الجوزي إلى أن يعقد باباً حول هذه القضية: "الباب الرابع : في أنه لا يقص إلا بإذن الأمير"(52). ويمكن بيان فوائد تقييد النشر فيما يلي:

أولاً: تقييد نشر الأخبار:

بالشفافية وعدم التدليس لأصحاب مواقع التواصل؛ سدّاً للطريق أمام الحسابات الوهمية، التي من شأنها أن تُستغلَّ لترويج الشائعات.

وقد جاء في الحديث: «لَا يَقُصُّ إِلَّا أَمِيرٌ أَوْ مَأْمُورٌ أَوْ مُخْتَالٌ»(53). أراد بهذا الخُطَب، وذلك: أن الأمراء كانوا يتولَّونها بأنفسهم، فيقصُّون فيها على الناس ويعظونهم، فأما المأمور: فهو من يقيمه الأمير ويختاره الأئمة، فينصبونه لذلك، ولا يكادون يختارون إلا رضياً من الناس، فاضلاً، وما سوى ذلك فلا يكاد ينتدب له من الناس إلا مراءٍ مختال، فإن المختال ينصب نفسه لذلك من غير أن يأمره أحدٌ من أولي الأمر، طلباً للرياسة، فهو يرائي بذلك ويختال، وقيل: أراد به الفتوى في الأحكام.

وفي هذا الحديث زجرٌ عن الخطابة والوعظ بغير إذنِ الإمام، وإنما كان كذلك؛ لأن الإمام أعرفُ بمصالح الرعية، فلينظر الإمامُ في العلماء، فمن رأى فيه علمًا وديانةً، وتَرْكَ الطمع وحُسنَ العقيدة، وسكونَ النفس عن العداوة مع الناس، يأذنْ له في أن يَعِظَ الناس، ومن لم ير فيه هذه الصفات لم يأذنْ له في الوعظ؛ لئلَّا يوقعَ الناس في البدعة والجهل(54).

---

(50). الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص158.

(51). ينظر الإعلام التقليدي والإعلام البديل، غادة عبد التواب، ص83.

(52). القصاص والمذكرين، لابن الجوزي، ص162.

(53). أخرجه أحمد في المسند، ح 24005، 431/39. وإسناده حسن.

(54). ينظر جامع الأصول، لابن الأثير، 743/11. المفاتيح في شرح المصابيح، للمظهري، 336/1.

ثانياً: تمييز المحتوى الإعلامي للمتلقين:

فالإعلام تعبير موضوعي، ومعنى ذلك أنه ليس تعبيراً ذاتيا من جانب الصحفي أو المذيع أو رجل السينما أو التلفزيون، وإنما هو تعبير موضوعي خالص، بمعنى أنه يقوم على الحقائق أو الأرقام والإحصاءات(55).

وفي الحديث النبوي دلالة على التبيُّن من إلقاء الأخبار مع مراعاة المآل: وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ، مَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا، يَزِلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ المَشْرِقِ»(56). وفي رواية أخرى: «إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ، لاَ يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، لاَ يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ»(57).

فما أحوجنا لضبط خطابنا ومراعاة مصلة الوطن.

المطلب الثاني/عدم العجلة في إثارة الأخبار الغريبة وترويجها.

هناك من الناس من يهرع إلى الإخبار عن كل حدث بمجرد وقوعه، ولا يتأنى في التأكد من ملابساته ومآلاته، حيث تسهم الأخبار الكاذبة في التأثير على المنظومة القيمية للمجتمع، وباطلاعنا على منهج نقاد الحديث في هذا الجانب نجدهم وضعوا وسائل وقائية لتجنب مرور الأخبار الكاذبة.

يقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "وإنما ألزموا أنفسهم – أي النقاد – الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سُئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه مَن قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك، غاشّاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها ولعلها، أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة، ولا مقنع ولا أحسب كثيرا ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف، والأسانيد المجهولة ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف، إلا أن الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكثر بذلك عند العوام، ولأن يُقال: ما أكثر ما جمع فلان من الحديث، وألف من العدد، ومن ذهب في العلم هذا المذهب، وسلك هذا الطريق فلا نصيب له فيه، وكان بأن يسمى جاهلا أولى من أن ينسب إلى علم"(58).

ففي كلام الإمام مسلم رسائل مهمة منها:

- نشر الأخبار الكاذبة طلباً للشهرة.
- نشر الأخبار الكاذبة فيه غش للناس.
- نشر ثقافة الجهل في المجتمع.
- الاغترار بأخبار باطلة والعمل بها.

(55). ينظر الإعلام والدعاية، لعبد اللطيف حمزة، ص76.

(56). أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، ح6477، 100/8.

(57). أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، ح6478، 101/8.

(58). صحيح مسلم، 28/1.

وهذا عينُه ما يفعله مَن ينتحل وظيفة "إعلامي" وهو ليس أهلاً لها، فتراه ينشر الأخبار دون التحقق من صحتها.

ويمكن حصر مجالات التأثير الناتجة عن وسائل الإعلام حسب هذه النظرية في الآتي:

1 . التأثيرات المعرفية: مثل إزالة الغموض الناتج عن افتقار المعلومات الكافية لفهم الحديث، وذلك بتقديم معلومات كافية وتفسيرات صحيحة للحدث، وأيضا التأثير في إدراك الجمهور للأهمية النسبية التي تمنحها لبعض القضايا، وأيضا من التأثيرات المعرفية تلك الخاصة بالقيم والمعتقدات.

2 . التأثيرات الوجدانية: والمتعلقة بالمشاعر والأحاسيس، مثل زيادة المخاوف والتوتر والحساسية للعنف، وأيضا التأثيرات المعنوية مثل الاغتراب عن المجتمع.

3 . التأثيرات السلوكية: والمتمثلة في الحركة أو الفعل، الذي يظهر في سلوك علني، وهذه التأثيرات ناتجة عن التأثيرات المعرفية والتأثيرات الوجدانية والمترتبة عليهما(59).

وترتكز بعض وسائل الإعلام على إثارة أخبار مثيرة وغريبة من شأنها أن تروج الأفكار الزائفة، ليسهل تلقفها وتقبلها من بعض المتلقين.

وهذا أشبه ما يفعله بعض الرواة الضعاف من رواية الغرائب والمناكير ولفت الأنظار بها وحولها، فتنبَّه لهم نقاد الحديث، وبينوا عورهم. وهاك أقوالهم في ذلك:

– قال أحمد بن حنبل: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء(60).

– وقيل لعثمان بن جبلة من أين لك هذه الغرائب عن شعبة؟ قال: كنت شريكه، فكان يخصني(61).

– وقال أيوب لعبد الوارث: بلغني أنك لزمت عمرًا؟ قال: نعم يا أبا بكر، يجيئنا بأشياء غرائب لا نجدها عند غيره، فقال أيوب: إنما نفرق من تلك الغرائب(62).

– وسأل محمد بن عبدوس يحيى بن معين عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم؟ فقال: هو ضعيف، ويكتب حديثه، وإنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي كان يجيء بها(63).

– وقال زهير بن معاوية لعيسى بن يونس: ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة، ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث(64).

فهذا بيان لأثر رواية الغرائب والعمل بها، لذا كان النقاد ينصون على من روى الغرائب ويشتد نكيرهم عليه.

وإذا ما أسقطنا هذا المنهج على واقع الإعلام المعاصر يتبين لنا عدم قبول الأخبار الغريبة والنادرة الحدوث والمشكوك فيها.

والجامع بين قاعدة نقل الحديث ونقل الخبر هو إعلام الآخرين بنص يحتاج إلى إثباته، ومن ثم العمل بمقتضاه.

---

(59). ينظر مقدمة إلى علم الاتصال، لعبد الرحيم درويش، ص81.

(60). الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، 39/1.

(61). أسامي من روى عنهم البخاري، لابن عدي، ص142.

(62). إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، 222/10.

(63). تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، 475/11.

(64). شرح علل الترمذي، لابن رجب، 622/2.

إن الإعلام عملية اتصال يراد مِن ورائها بناء معارف المتلقين، أو الميل بهم نحو أهداف محددة، وتتوقف عملية الاتصال صلاحاً وفساداً، حقاً وباطلاً، بحسب نوعية ما يتم إرساله من المعلومات، والقالب الذي تصاغ فيه الرسالة، وعلى هذا النحو يستطيع المرء الحكم على وسائل الإعلام والتمييز بينها(65).

وفي الحديث: «فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(66) فالناقل للحديث بدون معرفة صحته داخل تحت وعيد هذا الحديث، كذلك الناقل للشائعات والأخبار الزائفة دون تبصُّر عليه أن يخشى عواقب ما يفعل.

وتعدُّ الشائعات من أدوات الدعاية، فهي تعمل على بلبلة الأفكار، والتأثير في الخاصة والعامة، وفي الناس ميل إلى تصديق الشائعات دون محاولةٍ منهم للوقوف على الحقيقة، وقد لا يكتفي أحدهم بتصديق الشائعات حتى يضيف إليها شيئاً آخر، وهكذا، وهنا يكمن الخطر من الشائعة مهما كانت صغيرة في أوَّل أمرها(67). ولكن من أين تتولَّد الشائعة في الغالب؟ إنها تتولَّد في الحقيقة من إحدى هذه الحالات:

الأولى: وجود خبر لا أساس له من الصحة.

الثانية: تلفيق خبر لا نصيب له من الصدق.

الثالثة: المبالغة المقصودة والتزيُّد الواضع في نقل الخبر.

الرابعة: حب الظهور والشهرة الكاذبة(68).

وهذا يجرنا للحديث عن مروجي الأخبار الزائفة على مرِّ التاريخ، والذين انبرى لهم علماء الحديث في بيان زيفهم وترويجهم للأخبار: مِن أبرزهم القُصَّاص، حيث نبَّه العلماء قديماً من كثرة القُصَّاص وعدم تحرِّيهم ما يقولون، وقد أشار إلى ذلك ابن الجوزي وهو يُعدِّد أسباب كراهية القصّاص: "والسادس أن عموم القصاص لا يَتحرَّوْن الصواب ولا يحترزون من الخطأ؛ لقلّة علمهم وتقواهم، فلهذا كره القصص من كرهه"(69).

وهذا ما يقوم به القصاص، حيث أشار السيوطي إلى هذه القضية في كتابه تحذير الخواص، وعقد فصلاً خاصّاً حولها، فقال: "الفصل الخامس في بيان أن من أقدم على رواية الأحاديث الباطلة يستحق الضرب بالسياط، ويُهدَّد بما هو أكثر من ذلك، ويزجر ويُهجر، ولا يسلم عليه، ويغتاب في الله، ويستعدى عليه عند الحاكم، ويحكم عليه بالمنع من رواية ذلك، ويشهد عليه"(70).

ويبدو لي أن استحقاق مثل هذه العقوبات نظراً لما يؤديه ترويج الشائعات واختلاق الأكاذيب من كوارث فكرية وعملية.

وفي القصاص من يسمع الأحاديث الموضوعة فيرويها ولا يعلم أنها كذب، فيؤذي بها الناس، وربما سمعها من أفواه العوام فرواها، من أجل الشهرة أو التكسُّب.

(65). صور الإعلام الإسلامي في القرآن الكريم – دراسة في التفسير الموضوعي، لعاطف إبراهيم، ص 22.

(66). أخرجه أحمد في المسند، ح22538، 226/37. وإسناده حسن.

(67). ينظر الإعلام والدعاية، لعبد اللطيف حمزة، ص38.

(68). المصدر نفسه، ص38.

(69). القصاص والمذكرين، لابن الجوزي، ص161، 309.

(70). تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، للسيوطي، ص109.

عن أبي قتادة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على هذا المنبر: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي، مَنْ قَالَ عَلَيَّ فَلَا يَقُولَنَّ إِلَّا حَقًّا، أَوْ صِدْقًا، فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[71].

ثم إن القُصَّاص ينقلون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير معرفة بالصحيح والسقيم، وإن اتفق أنه نقل حديثاً صحيحاً كان آثما في ذلك؛ لأنه ينقل ما لا علم له به، وإن صادف الواقع كان آثما بإقدامه على ما لا يعلم.

وفي مجال الإعلام نجد أن القنوات الفضائية وصفحات التواصل هي الأخرى تستعجل في نشر الأخبار دون تمحيص ونثبت، مما ينتج عن ذلك بلبلة وتشويش للرأي العام. فلا بد من الاستفادة من المنهج النبوي في هذا الأمر.

المطلب الثالث/ مراعاة المعايير الأخلاقية في مهنة الإعلام.

لا نستغرب أن باب الأخلاق يتعلق بمختلف قضايا الإنسان، إذ بالأخلاق تسمو الحياة وتزدهر العلاقات بين الناس، ويبدو أن الجانب الإعلامي لابد من أن تشغل حيّزاً كبيرا منه المعايير الأخلاقية التي يجب توافرها في المواثيق المهنية الذي هو من أهداف النبوة: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ»[72].

يقول الإمام مسلم: "وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها"[73].

ويمكن إجمال هذه المعايير فيما يلي:

أولا/ الصدق:

فخلق الصدق أول الشروط التي يتوجب توفرها في ناقل الخبر، حتى يحكم له بالعدالة كما قرر ذلك نقاد الحديث[74].

وتظهر أهمية الأخلاق في العملية الإعلامية من جانبين:

الأول: أن الأخلاق من صفاتها: العموم والشمول، بحيث من الصعب أن نجد مجالاً يمكن أن نقول عنه إن الأخلاق لا تشمله، ولا تعرف عليه سلطانًا.

الثاني: أن الإعلام تمتد خيوطه لتنسج علاقات متينة مع جميع فئات المجتمع والمراحل العمرية المختلفة لأفراده؛ وما لم يرتبط الإعلام حينئذ بالأخلاق، فإن نسيج المجتمع وقيمه سيكونان مهدَين بالانهيار لا شك!

ومما له تعلق بالجانب الأخلاقي: ميثاق الشرف الصحفي: وهو عهد في التزام رجال الصحافة والإعلام بتزويد الجمهور بالأنباء الصحيحة، والتحقق من صحة المعلومات التي يحصلون عليها، والإخلاص للمصلحة العامة، وتجنب السعي

(71). أخرجه أحمد في المسند، ح22538، 226/37. وإسناده حسن.

(72). أخرجه أحمد، ح8952، 513/14. وصحَّحه ابن عبد البر في التمهيد، 333/24.

(73). مقدمة صحيح مسلم، 28/1.

(74). ينظر شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، ، ص146. فتح المغيث، للسخاوي، 67/1.

وراء منافعهم الخاصة، وألا يقبلوا لأنفسهم أو يكلفوا غيرهم بأعمال لا تتفق مع أمانة المهنة وكرامتها، والاحتفاظ بسرية المصادر التي يستقون منها الأنباء، وينعكس ذلك بثقة المتلقي، مما يعزز في نفسه الطمأنينة[75].

ثانيا/ الموضوعية والحياد:

إن ظهور أثر الصدق في القائمين بالعملية الإعلامية يؤثر في الجمهور المتلقي، ويحمله ذلك على قبول رسالته الإعلامية واحترامها.

وفي ذلك يرشدنا النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ، فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الكَذِبَ رِيبَةٌ»[76] وبخاصة إذا نظرنا إلى الإعلام من الناحية التجارية، وأغفلنا الجانب المعنوي، حيث يتأثر الرأي العام تأثيرا إيجابيا بالجهود الإعلامية، وتسعى هذه الجهود عن طريق مخاطبة العقول والعواطف السامية للجمهور إلى تنوير الرأي العام وتثقيفه والارتقاء به[77].

ونتج عن ذلك أن الإعلام له دور كبير في نقل الأخبار، وتظهر أهميته في العصر الحديث في تسخير المخترعات له، مما غيَّر به شكل العمل الإعلامي، وجعلت الحكومات توليه من الاهتمام ما لا يقل عن مؤسسات الدولة الأخرى، ووضعت لذلك الخطط ورصدت الإمكانيات الكبيرة، وأصبح الإعلام علماً مستقلاً له نظرياته ونظمه، وارتقى إلى مستوى العلوم الحديثة كالطب والهندسة وغيرها[78].

الخاتمة:

الحمد لله أولا وآخراً، فبعد هذه الرحلة في ظلال هذا الموضوع، توصلتُ إلى نتائج وتوصيات جاءت على النحو التالي:

- برزت أهمية الدراسات البينية في تكامل العلوم وأنها محتاج بعضها لبعض، وأن لعلم الحديث أثر في ضبط الأخبار في شتى العلوم كالتاريخ واللغة وغيرها، وأنه من أدق المناهج تحريا لنقل الخبر.
- لا يوجد انفاك بين العلوم الإنسانية ولو في أقل النِسب، فهذه الدراسة جاءت لمدِّ جسور التواصل بينها وبين علوم الشريعة عموماً، وعلوم الحديث خصوصاً، حيث أسهمت الدراسة في تفعيل قواعد علوم الحديث وتطبيقها على علم الإعلام.
- ظهرت من خلال الدراسة أهمية الإسناد كقانون ضابط لحركة نقل الأخبار، فبدون إسناد لا نستطيع الثقة في مصدر الخبر.
- مع أهمية الإسناد في معرفة الأخبار إلا أنه لا يكتفي بذكر الناقلين للخبر دون معرفة أحوالهم ومدى أهليَّتهم لنقل الأخبار.
- بذل علماء الحديث جهداً كبيراً في وضع القواعد التي تميز الصحيح من الموضوع في الأخبار، بدءاً من معرفة الراوي اسماً ونسباً وبلداً وشيوخاً وتلاميذاً وكتباً، وكيف سمع؟ وكيف روى؟ كل ذلك وفق منهج علمي رصينٍ، من أجل التحقق من الأحاديث النبوية ونشرها والمحافظة عليها.

(75). ينظر معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي، لطه الزيدي، ص249.

(76). أخرجه الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب، ح2518. وقال: "هذا حديث صحيح"668/4.

(77). أزمة الضمير الصحفي، لعبد اللطيف حمزة، ص19. وسائل الاتصال والإعلام، لوفيق صفوت، ص50.

(78). ينظر الإعلام الإسلامي في مواجهة الإعلام المعاصر، لعبد الله قاسم، ص25.

- تمثلت وسائل الاحتياط في نقل الأخبار من خلال الرحلة من أجل التثبت من المرويات، وأنه لا بد من تطبيق ذلك على الإعلام ووسائله المختلفة.

ظهرت الاستفادة من الأحاديث النبوية في ضبط الخطاب الإعلامي، وذلك بنشر الثقافة النافعة، ومنع خطاب الكراهية.

- تبيَّن أن من سمات منهج نفاد الحديث الموضوعية والشفافية في التعامل مع ناقلي الأخبار.
- لا بد من معرفة مصادر الأخبار وتمحيصها ومن ثم قبول الصحيح منها، ورد الباطل، وبيان ذلك بياناً واضحاً، وخاصة تلك التي تنشر في وسائل الإعلام، لأن نشر المعلومات دون النظر إلى مئآلاتها يؤدي إلى الفوضى والشتات.
- إن ضبط الحركة الإخبارية في وسائل التواصل المختلفة وفق منهج نقاد الحديث من شأنه أن يقلل من الفوضى.
- عدم الاستعجال في نشر الأخبار دون تمحيص وثبُّت، حتى لا ينتج عن ذلك بلبلة وتشويش للرأي العام.
- أشارت الأحاديث النبوية إلى تفعيل المعايير الأخلاقية في العملية الإعلامية، من خلال التحلي بالصدق والشفافية والحياد وعدم ترويج الشائعات.

توصيات الدراسة:

- مع الثورة المتطورة في الإعلام واتساع شريحة المستخدمين لها، لا بد من الاستفادة من المنهج النبوي في معرفة قواعد علوم الحديث – ولو باختصار – حتى تكون لأصحاب العلاقات ثقافة في التعامل مع الواقع.
- نشر ثقافة الوعي حول خطورة نقل الشائعات والتعامل معها، وتعميم ذلك على المنابر والمؤسسات التعليمية وسائل التواصل المختلفة.
- وضع خطط تربوية في هذا الموضوع، وإقراره كمنهج دراسي في المراحل الدراسية مما يُسهم في دفع الشائعات والدعايات الغير هادفة.
- إنشاء مراكز متخصصة لضبط المحتوى الإعلامي، ومراجعته دورياً بما يحقق الأهداف المرجوَّة.
- إنشاء مواقع متخصصة للتأكد من صحة الأحاديث، مع الاستفادة من المواقع القائمة وتطويرها إلى تطبيقات يمكن استخدامها بكل سهولة ويُسر.
- تطوير القوانين واللوائح المنظمة للجانب الإعلامي من قبل لجان مختصة في العلوم الإنسانية.

لا بد من مراعاة المعايير الأخلاقية في الجانب الإعلامي، وتفعيل المواثيق الأخلاقية المهنية، والتوعية الشاملة حولها.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

- ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط الطبعة، الأولى، 1392هـ/1972 م.
- ابن الأكفاني، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، تحقيق عبد المنعم محمد عمر، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، القصاص والمذكرين، المحقق: د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي –بيروت، الطبعة: الثانية، 1409هـ/1988م.
- ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.
- ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 2002م.
- ابن حجر، أحمد بن علي، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض.، الطبعة: الثانية، 1414هـ/1993م.

- ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، حققه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، 1421هـ/2000م.
- ابن حزم، علي بن أحمد، رسائل ابن حزم، المحقق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1983م.
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، المحقق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء، الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ/1987م.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387هـ.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت.
- أبو يعلى، أحمد بن علي، المسند، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.
- أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ/2001م.
- أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1435هـ.
- أسد رستم، مصطلح التاريخ، المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1423هـ/2002م.
- الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار السعادة – القاهرة، 1394هـ/1974م.
- أكرم بن ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، بساط – بيروت، الطبعة: الرابعة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ
- الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395هـ/1975م.
- الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة، 1409هـ/1988م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407هـ/1987م.
- الحازمي، محمد ين موسى، شروط الأئمة الخمسة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1435هـ/2014م.
- الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ/1990م.
- الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ/1977م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي تاريخ بغداد، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ/2002 م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.
- الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، المحقق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1395هـ.

- الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة علم أصول الرواية، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382هـ/1963م.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى،1412هـ.
- الزَّيْدَانيُّ، الحسين بن محمود، المفاتيح في شرح المصابيح، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، 1433هـ/2012م.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، المحقق: محمد إسحاق محمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1418هـ.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، المحقق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1405هـ/1985م.
- السعود، سليمان بن عبد الله، اختلاف التحديث من الحفظ والكتاب وأثره في الراوي والمروي في الكتب الستة، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، 1426هـ/1427هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، المحقق: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1394هـ/1974م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: نظر الفاريابي.
- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة – بيروت، 1410هـ/1990م.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى 1417هـ/1997م.
- طه الزيدي وآخرون، دراسات في تأثير القنوات الفضائية على المجتمع وفئاته، دار النفائس، عمّان، الطبعة: الأولى، 1433هـ/2013م.
- طه الزيدي، معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي، دار النفائس، عمان، الطبعة: الأولى، 1430هـ/2010م.
- الطيبي، الحسين بن محمد، الخلاصة في معرفة الحديث، المحقق: أبو عاصم الشوامي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1430هـ/2009م.
- عاطف إبراهيم المتولي، صور الإعلام الإسلامي في القرآن الكريم – دراسة في التفسير الموضوعي، رسالة ماجستير، قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية (ماليزيا) 1432هـ/2011م.
- عبد الرحيم درويش، مقدمة إلى علم الاتصال، عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2012م.
- عبد الفتاح أبو غدة، الإسناد من الدين، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1435هـ/2014م.
- عبد اللطيف حمزة، أزمة الضمير الصحفي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1960م.
- عبد اللطيف حمزة، الإعلام تاريخه ومذاهبه، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، 2002م.
- عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، مطبعة المعارف – بغداد، الطبعة الأولى، 1968م.
- عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2003م.
- عبد الله قاسم الوشلي، الإعلام الإسلامي في مواجهة الإعلام المعاصر، دار البشير – طنطا، الطبعة: الثانية، 1414هـ/1993م.
- عبد الله قاسم الوشلي، الضوابط الشرعية في تلقي الأخبار وتقويم مصادرها، مجلة الدراسات الاجتماعية العدد الثالث عشر يناير، 2002م.

- عمر فلاته، الوضع في الحديث، دار المنهاج – بيروت، الطبعة: الأولى، 1437هـ/2002م.
- العمراني، يحيى بن أبي الخير، البيان في مذهب الإمام الشافعي، المحقق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، 1421هـ/2000 م.
- عياض بن موسى، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المحقق: السيد أحمد صقر، دار التراث – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1379هـ/1970م.
- غادة عبد التواب، الإعلام التقليدي والإعلام البديل، مؤسسة حورس الدولية، 2020م.
- مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- مغلطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال، المحقق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1422هـ/2001م.
- وفيق صفوت، وسائل الاتصال والإعلام، دار غريب القاهرة، 2010م.